

الشباب وإشكالية الشرعية في الوطن العربي

د. بومحراث بلخير*

مقدمة:

عرفت منطقة العالم العربي تحولات وتغيرات عميقة وجذرية اتجه مفهوم الشرعية السياسية والنظام السياسي. ولعل فئة الشباب راهنت على مواكبة هذه التغيرات، باعتبارها الفئة التي تشكل نسبة كبيرة من الفئات الاجتماعية، وكذلك لكونها الفئة الأكثر وعيا وتعلما، وهي بحاجة إلى مكان تشغله في الحياة المهنية والسياسية. من خلال هذه المعطيات، شكلت فئة الشباب رهان حقيقي، لتحدي الشرعية السياسية القائمة، سواء تعلق الأمر بالشرعية التاريخية، التي يشكك في حقيقتها ودرجة مصداقيتها، أو ما يتعلق بشرعية المنجزات، التي تظل حبيسة الأرقام المجردة والشعارات الفارغة، ومن هذا تسرب في نفوس وقناعات الشباب اليأس والقنوط من هذا النظام، الذي يفتقد إلى أدنى مستوى للشرعية السياسية، التي تقوم على مسألة القبول والرضا بين الشعب ونظامه السياسي.

فنحن في هذا المقام سنحاول تشخيص واقع الأنظمة السياسية العربية بإيجابياتها ومثالبها، ثم ننظر إلى تطلعات الشباب في كيفية بناء دولة تضمن وتحمي مواطنيها، وتذهب أكثر من هذا، وذلك برعاية أموره الحياتية والمعيشية وتحسينها. وتوفير مستلزمات الحرية والرفاهية، وهذا ما ينجم عنه رد فعل ايجابي ومثمر من المواطنين اتجاه دولتهم، من خلال الدفاع عن الوطن ومكتسباته والقيام بالواجبات على أكمل وجه. لكن عندما نقف على مستويات الواقع الاجتماعي العربي، نجد جملة من التعقيدات والعقبات، التي شكلت في وجه النظام السياسي تحديا قويا، نذكر على سبيل التشبيه لا الحصر قضية الدين والسياسية، قضية المرأة، قضية الأقليات العرقية، مخلفات الاستعمار... الخ. كل هذه المظاهر تعتبر مسائل بالغة التعقيد، تتطلب إرادة سياسية ووقت محدد، وظروف مادية مهيأة، لصقل المواهب والمدرّكات لفهم رهان هذه العقبات، التي ما زالت تشتت جهد وقوة الإرادة السياسية، في خلق نظام سياسي جامع للشرعية السياسية.

*- أستاذ محاضر¹ بجامعة وهران2 محمد بن احمد، قسم علم الاجتماع مسؤول فريق بمخبر: الأنساق، البنيات، النماذج والممارسات.

فأمام هذه المعطيات والتحليلات، التي ارتكزت على البعد السياسي والمجتمعي للوضع العربي بشكل عام. ننوه منذ البداية إلى وجود نوع من التعميم في الطرح بالنسبة للعالم العربي، وهذا نتيجة التغيرات العديدة التي تشهدها المنطقة وذلك على جميع الأصعدة الاجتماعية والسياسية والثقافية، التي تختلف من بلد إلى بلد آخر. وعلى الرغم من هذا التنوع والاختلاف الذي نقر به منذ الوهلة الأولى، بين المناطق والدول العربية، إلا أننا حاولنا أن نجهد في أن نختار موضوع تشترك فيه جميع الدول العربية، ويتعلق هذا بموضوع الشرعية السياسية، التي ظلت حبيسة فئة تصول وتجول بمصائر الشعوب، وهذا ما نجم عنه نوع من القلق والخيبة، التي انتابت المواطن العربي اتجاه نظامه السياسي.

انطلاقاً من هذا راودتنا بعض الأسئلة المتعلقة بطبيعة هذه التحولات والتغيرات السياسية والاجتماعية في الوطن العربي، وعلاقتها بموضوع الشرعية السياسية، الذي يعد صمام الأمام في دفع بعجلة التنمية، وإرساء نظام سياسي مستقر. وجاءت هذه التساؤلات على النحو الآتي:

هل مطالبة المجتمعات العربية بالتغيير، وبالأخص فئة الشباب، سيؤدي إلى ميلاد أحزاب قوى سياسية متطرفة؟ أم سيؤدي في نهاية المطاف، إلى بروز قوى سياسية متفتحة على مطالب الشعوب؟ هل هذه التحولات السياسية التي يشهدها العالم العربي جاءت نتيجة وجود استبداد سياسي فعلاً؟ أم نتيجة وجود أقلية وأزمات مالية واجتماعية؟ أم نتيجة وجود مؤامرات أجنبية تسعى لنشر الفوضى والخراب؟.

كل هذه التساؤلات تبدو أنها مفيدة من جهة، وتحمل في طياتها من جهة أخرى طابع مفارقاتي في الطرح على أساس، أن السؤال الأول يعارض السؤال الذي يليه. وهذا من أجل تشكيل رؤية محايدة تلم بجميع التوجهات من أجل الإجابة على الحيرة التي انتابت المنطقة العربية، واختلفت تسمياتها، فالبعض سماها بالربيع العربي، والبعض بالثورات العربية، والبعض الآخر بالتمرد الداخلي.

أولاً: مركزية السلطة وتعدد آليات الاحتكار السياسي في الوطن العربي

منذ الاستقلال، تعيش المنطقة العربية توتراً سياسياً واجتماعياً، نتيجة عدم وجود إجماع على النظام السياسي القائم. وعلى هذا الأساس سنحاول تشرح هذه الوضعية من خلال واقع الحرية السياسية ومسألة طبيعة السلطة والتداول عليها من جهة، إضافة

إلى مسألة علاقة الدولة بالدين، وما تمثله من وازع أخلاقي في إرساء نظام سياسي هادف واعي بمستجداته، مهتم لفئته الشبابية، ومتطلع بها إلى مستقبل واعد. وعلى هذا الأساس نحاول تلخيص الوضع السياسي في محورين هامين هما على النحو الآتي:

المحور الأول المتمثل في طبيعة السلطة والتداول عليها، يحتوي على عنصرين: العنصر الأول: يحتوي على السلطة والدولة والتباس الحدود في ما بينها. أما العنصر الثاني فيقوم على السلطة وتوظيف المجتمع المدني.

أما المحور الثاني فيقوم على إشكالية العلاقة بين الدولة والدين في الوطن العربي:

أ. السلطة والدولة والتباس الحدود في ما بينهما

تعد مسألة السلطة من المحاور الأساسية، التي يقوم عليها البناء السياسي والاجتماعي، ولا نريد الدخول في محاور التعريفات لهذا المفهوم، بقدر ما نسعى إلى توضيح قيمته الأخلاقية والمعارية، داخل الدولة المعاصرة، التي تقوم على حفظ كرامة مواطنيها. فهناك نوع من التداخل بين مفهوم الدولة والسلطة. فالدولة أداة تنظيمية تقوم بالأساس على احترام مواطنيها" فهي اصطلاحية ومؤقتة مثل جميع الكائنات. إذا تجاهلت الهدف الأسى أو عارضت، إذا هي منعت الفرد من أن يلبي الدعوة الموجهة إلى وجدانه أو ضايقته، فهي مرفوضة لا شرعية، سيئة، وليدة الطبيعة الحيوانية في الإنسان⁽¹⁾. أما السلطة وبالتحديد فترتكز بالدرجة الأولى على إصدار الأحكام وتطبيق المنظومة القانونية، وذلك بتنظيم وقبول المجتمع، فتتسع قوتها ويعظم شأنها في الدول الشمولية، التي تضيق فيها الحرية والديمقراطية، وتراجع عن هذه القوة والقهر، في الدول الديمقراطية، التي يكون الوازع فيها للقانون فقط، باعتباره الراعي الفعلي، الذي ينظم الحريات المسوغة من طرف الشعب.

ففي الأنظمة العربية يتبين لنا نوع من الغموض في ما يخص مفهوم الدولة ومفهوم السلطة. وبالتالي يختلطان في ما بينهما من حيث المبدأ والوظيفة لدرجة أن ذهاب السلطة يقتدي زوال الدولة. "إن السلطة في الوضع العربي الراهن هي حاضنة الدولة، وليس العكس أو كما يجب أن يكون... ولعل الإحساس الغريزي أو العفوي لدى عامة المجتمعات العربية بهذا الواقع الخطر، وهذه المفارقة المرة، هو من ضمن الأسباب التي تساعد الأنظمة السياسية العربية الحالية على الاستمرار في مواقع السلطة، السلطة التي تنماهى مع الدولة

ومع الكيان العام للوطن، بحيث إنها لو انهارت انهار معها هذا الكيان (الدولة)⁽²⁾، حتى على مستوى السياسية، لا نجد نوع من الإستراتيجية السياسية الهادفة، التي تعرف ما يدور في مجتمعها وعالمها الخارجي، نتيجة غياب الثقة بين المواطنين والحكام، وهذا راجع إلى سببين هامين:

سبب عاطفي: يكمن في ثقافة المحاباة والاعتبارات الشخصية، التي تشكل الركن المتين في توجيه سياسة الدولة، نهيك عن المزاجية والاعتبارات الفردية والقبلية والعائلية، التي تساهم في صناعة مجموعة فتوية صغيرة محسوبة على منطقة أو عائلة، تقود البلاد والعباد تحت شعارات جوفاء.

سبب مادي: يقوم على احتكار العنف بمعناه العام، وإرساء منطق التسلط على مناحي الحياة. ففي الدول الديمقراطية، ترسم المعالم الكبرى للسياسة من خلال المواطن باعتباره العصب، الذي يقوم عليه كل البناء، ومنه تهندس الآفاق السياسية الكبرى للدولة على مدى طويل، على الرغم من الاختلاف البرامج والأجندة السياسية، إضافة إلى الوجوه والشخصيات السياسية من يمينها إلى يسارها. أما واقع الأنظمة السياسية في العالم العربي، فنجد سياستها تقوم على منطق التقلبات والمنعطفات الحادة، حتى بدون تغيير للأشخاص ولا الهيئات التي تدير البلاد، فنجد رئيس حزب حاكم، يتحدث اليوم على ضرورة قيام قانون الطوارئ، وفي اليوم التالي يتحدث عن قيم الحرية والديمقراطية، وفي اليوم الذي يليه على إجراء انتخابات مسبقة. السياسة في الوطن العربي ظلت لعقود، حبيسة الأهواء والرغبات وتصفية الحسابات. وهذا ما يترك الأمور تسير نحو الغموض والمجهول. نتيجة عدم قدرة المجتمع بالتنبؤ أو على الأقل فهم ما يجري في الواقع الاجتماعي والسياسي، وهذا ما يؤدي إلى تغيرات حادة وفجائية وعصبية في كثير من الأحوال.

سنعرج على القيمة الوظيفية والبنائية لمفهوم السلطة داخل الأنظمة العربية، لفهم درجة فاعليتها في خلق نظام توتاليتاري يسعى إلى نبذ ومنع، بروز أي قوة اجتماعية معارضة أو محايدة لما يجري في واقع النظام السياسي. "في ضوء الجانب الأول تمكنت الدولة العربية من الحفاظ على نفسها منذ السبعينات لأنها مارست بشكل فعال أدوات السيطرة لكي تقلل من إمكانية هجوم عنيف ضدها، أو من بروز معارضة قوية... وكنتيجة لمثل هذا الاقتدار تحد الدولة من آمال المعارضين المحتملين، ذلك أن موضوع المعارضة والسيطرة

عليها ما هو إلا مسألة دورة من التدجين الاجتماعي والتغيير بالنسبة للمجتمع"⁽³⁾. ومن خلال هذا الموقف تبخرت آمال المواطن العربي، وتسرب إلى نفسه الخوف واليأس من هذه السلطة القوية، التي تراقب كل ما يجول في الداخل والخارج. وهكذا وقع الاغتراب والفرقة بين المواطن والدولة، عوض أن يكون التواصل والتفاعل بغية تجسيد مشروع مجتمعي منشود. فانتشرت الإخفاقات والأزمات وتوالت الهزائم والانكسارات " وبلغ الطغيان السياسي والاجتماعي مداه حين ينتهك الحياة الخاصة للأفراد. فيعصف باستقلال الفرد ويقمع ذاتيته، ويذيب فرديته وفرداته في سديم اجتماعي وسياسي لا يعدو أن يكون قفرا مجدبا وقاعا صفصفا، ويضعف فيه روح الخلق والابتكار والإبداع ويغلق في وجهه أبواب السعادة، فتتحل عرى الاجتماع السياسي، وتنحل معها الثقافة والقيم الأخلاقية، ويغلب الهوى على العقل"⁽⁴⁾. وهذا ما حدث فعليا حيث ظن الجميع بعد انقضاء الفترة الاستعمارية سيأتي البناء والتشييد، فعم الارتياح والتشكك في الدولة وفي مشاريعها وبرامجها، وانتشر العداء لها من خلال الانقلابات العسكرية، وأصبحت السلطة في نظر المواطن شر وبلاء، وهذا ما ترتب عنه نوع من التسبب ولا مسئولية الأخلاقية، اتجاه الخدمات العامة والمرافق الضرورية للمجتمع. نتيجة بروز الجهوية والعصبية على حساب المساواة الحققة، والتي تعطي لكل ذي حق حقه.

وبالتالي يبقى الشباب بقوته وعنفوانه، القوة الحاملة لحراب التغيير، فقد تفجرت بعض الدول العربية وانتصر فيها الشباب، وهذا ما يدل على فشل القدرات التنبؤية للدول التوتاليتارية، بما سيحصل غدا من ناحية، غير أن هذا الشباب في المناطق العربية الأخرى، قد تم تطويقه، وإخضاعه وعزله عن الساحة، وبهذا قد تحول إلى مكبوت حامل لصفات اليأس، والملل من الوضع القائم. وبالتالي تتحول هذه القيم المتراكمة إلى خزان من الوقود المتوتر، القابل للانفجار في أي لحظة.

ب. السلطة وتوظيف المجتمع المدني

تشابه أغلب الدول العربية في تركيز السلطة والنظام السياسي في شخص معين، يدعى الزعيم، أو صاحب الجلالة، أو فخامة الرئيس، به تقاد أمور البلاد، وبواسطته تنفذ برامج الدولة، وعن طريقه تحدد وظائف وتنفيذ سياسات الدولة، ومن خلاله يعين الأفراد الذين يشكلون طاقم الدولة"فما يحفظ هذا الشكل الظاهر من الكيان الواحد فهو السلطة المركزية. وليست آليات المجتمع المدني كما يفترض أن تكون عليه الأمور"⁽⁵⁾. حيث لا يمكن التمييز أو الفصل بين الشخصية الحاكمة- باعتبارها شخصية ملهمة- وأجهزة الدولة. ونجم عن هذا الخلط عواقب زلزلت منظومة القيم والمعايير السياسية، وعنفت البنيات الاجتماعية في الوطن العربي. ففي المنظومة القانونية أصبح القانون سيفا صارما يطبق على الفقراء، والشرائح التي لا تتقاسم الولاء والسلطة والجاه، وأصبحت الأطر القانونية شكلائية. أما المنظومة الاقتصادية، ففشلت نتيجة الفساد المنتشر مع مجيء العوائد البترولية، والصراع حول تقسيم الغنائم والعقارات والحقائب والمناصب، مما أفقد الدولة قيمتها الأخلاقية على الوجود السياسي.

فأمام هذه المعطيات والحقائق المذكورة بادرت الشرائح الغير المستفيدة من هذا النظام وعلى وجه الخصوص فئة الشباب، بالتعبير عن عدم رضاها وسخطها على ولاية أمورها، وانعكس ذلك على مؤشر يبين لنا مسالة التوافق بين المحكومين والحاكمين، وهي المشاركة السياسية. فقد عرفت هذه الأخيرة انخفاضا محسوسا نتيجة ما ذكرناه آنفا. فسارعت أغلب الدول العربية إلى دق ناقوس الخطر من اجل إيجاد صيغة لكسب شرعية البقاء لنظامها، وذلك بأدلجة منظومة المجتمع المدني، التي تقوم في مبدئها على الاستقلالية والولاء لمطالب المجتمع. وقبل الحديث عن درجة الأدلجة للمجتمع المدني من طرف الأنظمة العربية لا بأس بنا أن نتوقف عند هذا المصطلح ونعطيه حقه من التعريف والتحليل. فالمجتمع المدني بكل بساطة "هو مجتمع من الأفراد الذين حررهم العمل من أسر العلاقات التقليدية والروابط الطبيعية، فانتظموا في طبقات اجتماعية حديثة وفي بنى وتنظيمات حديثة، كالجمعيات والنوادي والنقابات والأحزاب السياسية، المجتمع المدني بوصفه منظومة الحاجات ومسرح التاريخ، شرط ضروري لتحقيق مبدأ المواطنة وقيام دولة الحق والقانون، وتحقيق مبدأ مساواة المواطنين كافة أمام القانون"⁽⁶⁾.

فنلمس من هذا التعريف مجموعة من الحدود الأساسية والتي نلخصها في ثلاث: المواطنة، المساواة، والقانون. وهذه الصفات كلها تتنافى مع مشروع الدولة التوتاليتارية، التي تقوم على مفهوم العصبية بالمعنى الخلدوني، عوض مفهوم المواطنة الذي يجعل الوطن ملك للجميع بدون استثناء. وعليه تتحول هيئات ومؤسسات المجتمع المدني إلى خادم مطيع لدولة، مقابل الأرصدة المالية التي تقدم له نظرا لولائه وطاعته، على حساب مقدرات ومكتسبات الشعوب. فتظهر هذه الحركات الجموعية إلا في أيام المهرجانات الشعبية، والزيارات الرسمية، والمواعيد الانتخابية، لتظهر على أنها تمثل الأطياف الاجتماعية، وتجدد البيعة للأنظمة السياسية العربية، وهذا ما يخلق الثقة بين الأنظمة السياسية، وهذه الحركات الجموعية المقنعة، التي لا تمثل إلا نفسها. فيعتقد أصحاب النظام أن قوتهم في تنامي، فيسخرون الإعلام لتصوير التمازج والتناغم بين المحكومين والحاكم "ويقوم الإعلام بإعادة إنتاج جميع فروع المعرفة والثقافة بدلالة الإيديولوجية، فيحولها إلى نوع من ثقافة جماهيرية... والإعلام التوتاليتاري بوجه عام إعلام موجه، ومن ثم فهو كاذب وناقص بالضرورة... لا يتحرى الحقيقة الموضوعية ولا يعبأ بالواقع، فضلا عن طابعه الاحتكاري"⁽⁷⁾. فالإعلام، مصوغ قوي ومؤثر، في مجتمعاتنا العربية ويستطيع أن يخلق الفارق في مسألة الصراع حول شرعية الأنظمة العربية، على أساس أنه القبضة التي يرتكز عليها النظام السياسي، الذي يعمل على الحد من معرفة ما يدور في البلاد، ويساهم أيضا في عدم فهم وفك الرموز والرسائل الإعلامية، وهذا ما ينجم عنه خلل في منظومات وأسس النظام الديمقراطي القائم على الشفافية. "فتحقيق ديمقراطية الإعلام يتطلب توفر ثلاث شروط أساسية: أن يصبح المواطن شريكا نشطا وليس مجرد هدف للإعلام، وأن تنوع الرسائل الإعلامية المتبادلة، وأن تزداد مساهمة المواطنين في وسائل الإعلام"⁽⁸⁾. فأمام هذه المحددات تسهل عملية التحول الديمقراطي الهادف والهادئ، الذي يجنب المواطنين الحروب والأزمات ولا استقرار، ويفتح أمامه باب الحرية والعدالة والمساواة في تجسيد دولة القانون، التي تعد عصاب الدولة المعاصرة.

فالواقع العربي يبدو أن ظروفه وأوضاعه في غاية التأزم والتراجع والانحدار، نتيجة التسييس والتدليس والتخويف الممارس من طرف النظام، الذي ينجم عنه خيبة الآمال، ويبقى التخلف والجهل والأمية والعصبية سيدة الموقف، وهذا ما يؤدي إلى انتشار الخوف

والرعب في النسيج الاجتماعي. فهذا يتسرب فقدان الثقة بين أوساط الطبقة الحاكمة وشعوبهم، الذين ضاقت بهم الأرض بما رحبت. فهذه الشعوب بهذه الظروف والمعطيات، ليس لهم ما يخسرونه، أو يراهنون عليه في تحسين وضعهم الإنساني، فيخرجون في مسيرات ومظاهرات لرفع مطالبهم وانشغالهم وهم يعلمون ويعرفون أنهم مراقبون، وإن زادوا في حدة مطالبهم سيعاقبون. وبهذا تبقى الشعوب تخاف أنظمتها لأن هذه الأخيرة لا تترد في استعمال العنف أو القوة، كمصدر للشرعية، على غرار المصادر الشرعية السياسية الأخرى "والنتيجة المترتبة على ذلك كله أن بناء أنظمة الحكم في هكذا دولة، يقوم على شرعية التسلط والإرهاب، بدلا من الشرعية الدستورية أو السياسية، التي تحظى برضا أفراد المجتمع، وضمن السلطة الرقابية للشعب"⁽⁹⁾. وبالتالي فالنتيجة التي يمكن أن نستنتجها من الأنظمة العربية هو الخوف سواء تعلق الأمر بالحاكم أو المحكومين "فالحكم التوتاليتاري هو حكم الخائفين على الخائفين، والمساواة الوحيدة المقبولة هي المساواة في الخوف"⁽¹⁰⁾. ومن هذا تغيب أمني وقيم المجتمع المدني التي تقوم على الأمن، والأمان، والاستقرار، والحرية، كمقومات أساسية تضمن كرامة وقيمة الإنسان كماهية في ذاته، وككينونة محددة، في بعدها التاريخي والاجتماعي.

أما المحور الثاني، فيقوم على إشكالية العلاقة بين الدولة والدين في الوطن العربي، وهنا علينا أن نحدد حيزين كمساحة تقاطع وتواصل، لضبط واقع العلاقة بين الدين والدولة في الوطن العربي. ويمكن تحديد هذا، عبر دائرتين هما على النحو الآتي:

الدائرة الأولى، مصادر النظرية السياسية عند السنة والشيعة في الوطن العربي.

الدائرة الثانية، الدين وإشكالية الصراع على السلطة.

فإذا ما تحدثنا على الدائرة الأولى، فنحن في هذا العنصر، نحاول تبين المصوغات السياسية في الموروث الديني، وأثر ذلك على بناء الشرعية السياسية في الوطن العربي. "فالسنة تكتفي بالمأثور عن النبي محمد، والشيعة تضيف إليها المأثور عن الأئمة الاثني عشرية"⁽¹¹⁾. ومنه تطور شكل وأداء التنظير السياسي لمفهوم الدولة الإسلامية، لكلا الفرقتين، ولعل مقولة الإسلام دين ودولة التي تستند إليها الحركات الإسلامية ماضيا وحاضرا، تعتبر المسوغ الشرعي والعملي لتحول هذه الجماعات من الدعوة الدينية ذات الطابع التبشيري، إلى الدعوة السياسية الرامية إلى القبض على السلطة. وعليه ونظرا

لاتساع رقعة البحث في هذا العنصر، سنحاول أن نلخصه في عنصر أساسي مشترك بين السنة والشيعية، والمتمثل في مفهوم الدولة الدينية، ونبين أثر هذا على شريحة الشباب وموقفها من الشرعية السياسية في الوطن العربي.

تتفق جميع الحركات الإسلامية باختلاف أصولها وتعدد فروعها على أن "مجهود الأصولية...يرمي إلى إرجاع عقل الدولة إلى عقل النبوة باعتباره مصدره الأصلي، المتعالي، الصادق بذاته"⁽¹²⁾. ومن أدوات إعادة تجربة الدولة، في تجربة النبوة، يراهن أصحاب السنة والشيعية على حد سواء، في مسألة الحاكمية، فنجد عند الشيعة ولاية الفقيه، وعند السنة الحاكمية. وهنا يوجد خلط، على مستوى تجربة النبوة، التي أسالت الكثير من الحبر، ودارت في ثناياها العديد من النقاشات حول ما إن كانت الدعوة النبوية دعوة دينية وفقط. أم دعوة دينية ودينية بمعناها الشامل هذا من جهة. إضافة إلى الفرق بين تجربة النبي، وتجربة البشر من جهة أخرى. فأمام هذا "يسلط أركون الضوء على مشكلة العقل الديني في أدائه المؤبد لنوعين من المواقف الغامضة، يكمن الموقف الأول في الوهم الذي يؤسسه هذا العقل والذي يفيد بأن الأديان ليست مجرد أنظمة إيديولوجية، وهي بالتالي لا علاقة لها بالأيديولوجية. أما الموقف الغامض الثاني الذي يعمل على تأييده العقل الديني فيمكن في حجب القيمة والوظيفة الرئيسية للدين والانحراف بها عن مسارها"⁽¹³⁾.

فالحاكمية بالنسبة للسنة تعني إقامة حكم الله، فهي تجرد الإنسان من حق التشريع ورسم القوانين، ويقع التباس والغموض في مفهوم الحاكمية، داخل النص القرآني. فالتعبير السياسي لمفهوم الحاكمية في الواقع الراهن أخذ عباءة دينية، بالرغم من أنه لا يوجد في القرآن كلمة حاكمية "فالأصل اللغوي لمفهوم حكم وحكم كما ورد في الآيات التي استند إليها المودودي، يفيد مرة معنى الحكمة أو الحكم، الفصل في المنازعات أو القضاء"⁽¹⁴⁾. ومن الذين نادوا بها في التاريخ الحديث، بعض العلماء المحدثين، وعلى رأسهم أبو الأعلى المودودي وأبو الحسن الندوي في كتابه "ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين" فهما يشككان الرأسمال الرمزي والفكري الذي يؤسّطر ويغذي الفكر الإسلامي، فهذان المفكران لم يؤثرًا على سيد قطب، ولا على محمد عبد السلام فرج، صاحب كتاب "الفريضة الغائبة" وهو مرجع أساسي للحركات السلفية الجهادية، وإنما أثروا في جبهة عريضة من المجتمع العربي الإسلامي. فالأهم من هذا كله، أن مفهوم الحاكمية هو مفهوم حديث، وجد في شبه القارة

الهندية نتيجة الصراع العرقي والديني بين المسلمين والهندوس. فكان الهندوس يرفعون شعار السيادة للأمة، أما المودودي فواجههم بالحاكمة الإلهية. وبالتالي وإن كان مضمون الحاكمة يتخذ طابع سياسي في إحداث الموازنة مع الهندوس، إلا أنه أثر الشكل الديني، من أجل إحداث التعبئة والصدى في الأوساط الإسلامية.

فمن خلال هذا يتبين أن الحاكمة من هذه الزاوية وبهذا التفسير، ترفض كل جديد وإن قبلته تقيسه بالنقل المفسر للدين، حسب نزعاتهم وعقائدهم. فالحاكمة تخشى الحاضر، الذي يقوده الغرب، وليس لها الإمكانيات العقلية والمادية اللازمة لمواجهة الواقع ورفع التحديات. إذن بهذه المواصفات تصبح الحاكمة، عقبة أمام موضوع الشرعية التي تقوم على سيادة الشعب.

أما بالنسبة لفكر الشيعة، وما تطرحه من فكر قداسي على المستوى السياسي، فنجد في الفكر الشيعي الإمامي مسألة الإمام المعصوم، واختلفت المدارس الإمامية حول وظيفة الإمام المعصوم، بين دوره الروحي والزمني، وازدادت الصعوبة أكثر بعد غياب الإمام محمد المنتظر (المهدي) والذي اختفى سنة 878م، وانتقال المكانة، والدور الديني والدينيوي- على الاختلاف المتعارف فيه- من الإمام المعصوم إلى الفقيه.

ألهمت الثورة الإسلامية الإيرانية، التراث السياسي الشيعي بحل الإشكال الموجود على مستوى طول غيبة الإمام المعصوم، ودور الفقيه في ملئ الفراغ، فأحدثوا منصب ولاية الفقيه، أو ما يطلق عليه الخميني الحكومة الإسلامية في كتابه، وذلك بالعمل على تطبيق الشريعة، لتكريس العدل ودفع الجور، بصفتهما خاصيتان يتصف بهما الإمام المعصوم، والفقيه. فولاية الفقيه هي اجتهاد عقلي لضمان التشريع الرباني الإسلامي، على المسلمين "فظهرت فكرة المرجعية أو ولاية الفقيه، ذلك لأن المرجع الذي يختارها الله على مستوى خصائص الشهادة، وتختاره الأمة في خط الخلافة"⁽¹⁵⁾. وعلى الرغم من هذه الدعوة "فإن الرأي المشهور عند فقهاء تلك الحقبة التالية لسنة الغيبة الكبرى، ذهبوا إلى عدم مشروعية العمل لإقامة حكم إسلامي على مذهب أهل البيت (ع)"⁽¹⁶⁾.

فهناك إشكال في البداية حول مسألة طاعة ولاية الفقيه، على أساس أن الكثيرين من الشيعة أنفسهم يرون أن ولاية الفقيه هي ليست ولاية الإمام المعصوم. لأن البشر

المحيطين بها معرضين للخطأ والسهو، وهذا مع تحفظنا الشديد اتجاه مفهوم الإمام المعصوم.

أكثر من هذا وعلى المستوى الواقعي، توجد سلطة فعلية تمارس من طرف البشر على البشر، والطاعة تكون واجبة على البشر للبشر. فكيف تكون الحاكمية عند السنة، وولاية الفقيه عند الشيعة، بمؤسساتها، وطاقمها البشري أن تكون امتداد وطاعة لله؟

في هذا الإطار، تنجم إشكالية العلاقة بين سلطة النص القرآني الديني، وسلطة البشر الدنيوية، فهذه الأخيرة هي المسئولة على تطبيق التعاليم الدينية. ومن هنا يبدأ الخلط والأخطاء في تفسير وتطبيق التعاليم الدينية، حيث أن من يسهرن عليه بشر ناقصين وعاجزين، في إدراك القيم المثلى لهذا الدين. وتزيد الصعوبة أكثر فأكثر، عندما تسقط الدولة الدينية على رجالها وبرامجها القداسة، التي تتسم بها إلا النصوص السماوية. فيبرز الزجر والترهيب، والاستبداد والتحجر، ويسود تكفير المعارضة، على أنها من أعداء الدين، لا على أساس أنه من أعداء طريقتهم الخاصة في فهم الدين. ويقدم رجال السلطة الدينية سواء بمفهوم الحاكمية عند السنة، أو ولاية الفقيه عند الشيعة، الفتاوي والإلزامات باعتبارها نصوص دينية لا تقبل المناقشة ولا المراجعة، متناسين بأن هذه الفتاوي هي مجرد فهم قدم باسم الدين، وليس هو الدين ذاته. فأمام هذا الإرث المثلث بالنظرية الوثوقية الأحادية، التي تؤمن بمنطق "إما أو"، تبقى أمام مسألة الشرعية السياسية المدنية، تحدي حقيقي، لفهم الممارسات التاريخية ذات الصبغة الدينية، المتعلقة بالسياسة والملك، وذلك عبر منهج التفكير، بغية استخلاص العبر والدروس، كي لا تكرر في المستقبل من جهة، إضافة إلى توضيح التأثير الذي يمارسه هذا التيار الفكري السياسي القداسي بطبيعته السنية والشيوعية، على الشباب باعتباره الركن المكين، الذي يلعب أدوار هامة وريادية في المجتمع من جهة أخرى.

فالبنية السياسية سواء أكانت سنية، أم شيعية بهذا الشرح الموضح أعلاه، تدرك المكانة التي ينفرد بها الشباب على باقي الفئات الأخرى، ونجاح مشاريعهم مرهون بالتفاعل مع فئة الشباب، والعمل على انخراطهم في برامجهم السياسية والإيديولوجية، من خلال التعبئة والدعوة، وهذا يصبح الشباب قوة ووازع يفتن كل الحركات السياسية لتجسيد مطالبها وحاجاتها. فتستغل الحركات الإسلامية بسنتها، وشيعتها، وضعية الشباب في الوطن

العربي، من خلال ظروفه الاجتماعية القاسية، فيعملون على تعبئته من خلال هذه المرجعية المطلقة التي لا تقبل النقاش، ويصبح "هؤلاء الشباب فريسة سهلة للحركات السياسية المتطرفة، كما أنهم العنصر الأكثر استعدادا لتنفيذ مخططات التيارات المتشددة، حتى ولو باللجوء إلى العنف، حيث تسود بينهم ثقافة سياسية ذات توجه راديكالية"⁽¹⁷⁾.

أما الدائرة الثانية، فتكمن في الدين وإشكالية الصراع على السلطة:

يتطلب الصراع على السلطة معرفة الفاعلين في هذا الصراع، وذلك بتحديد نموذجهم السياسي والاجتماعي، وإن كنا في البداية قد حددنا طيف من هذه الأطياف والمتمثل في طيف الإسلام السياسي، الذي يقوم على معطى الحاكمية، أو ولاية الفقيه، وعلاقته في تعبئة الشباب ضمن برامجه السياسية والاجتماعية.

ومن هذا سنقف على خطاب ثاني مغاير، يسهر على دواليب النظام، ولا يتردد في استخدام الأدلجة الدينية، بغية الحفاظ على سلطته ومصالحه من جهة. كما أنه يعمل على وصل فئة الشباب بمؤسساته وهياكله على الرغم "من تعامل السلطة مع المجتمع الخاضع لها بمختلف جماعته الفاعلة معاملة القصر المفتقرين إلى الرشد والعاجزين عن تحمل المسؤولية، فما بالنال بالشباب الأصغر سنا، الذين تتضاعف بالنسبة إليهم وطأة الطابع الوصائي، لمن هم في السلطة والأكبر سنا"⁽¹⁸⁾.

وهنا تظهر مسألة السلطة الأبوية، من خلال فشل الأنظمة في التعامل مع المعطيات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، فتعيد النظر في تعاملها مع الحقل الديني، وفئة الشباب على حد سواء. ويبدأ هذا عن طريق خصخصة ومأسسة هيئة العلماء الدين، بجعلهم مجرد أدوات لإنتاج وإعادة إنتاج نوعية خاصة من القيم الدينية والرمزية، التي تتماشى مع سياسة النظام، وتشجع على تعبئة الشباب ضمن دواليب ومؤسسات الدولة، وهذا ما يظهر في شكل الحركات الطلابية، والنقابية من جهة، إضافة إلى توفير المناصب الأمنية والعسكرية، للشباب على وجه الخصوص من جهة أخرى.

فمن أكبر الأخطاء المرتكبة في نظام يدعي أنه مدني، تقوم سياسيته على الاحتكار المؤسساتي للمعرفة الدينية، وعلى فكرة الوصاية على الشباب من خلال تأطيرهم وتوجيههم، وحجب الحرية على تفكيرهم، وممارساتهم. هذا الاحتكار والوصاية ساهم في بروز ديناميكية قوية في المجتمعات العربية، التي ترفض احتكار الدولة للدين ومؤسساته، وحجز الفئة

الشبابية ضمن مؤسسات وخطابات الدولة، وجعل الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني حقلا تابعا لجهاز السلطة، كما ساهم هذا الاحتكار أيضا في جعل الحقل الديني، مجالا لرهانات إستراتيجية، فالنظام السياسي العربي نجده مدني من جهة، ومن جهة أخرى ديني، وهذا ما شكل غموضا كبيرا لمسئله الكثيرون من الباحثين منذ مدة، خاصة في ما يتعلق بالحقوق، و الأقليات، ومكانة المرأة.

يتبين مما سبق إذن، أن مسألة تدبير الشأن الديني بالعالم العربي، والاهتمام بفئة الشباب. يخضعان دائما لمعالجات ظرفية واستثنائية، في ظل غياب تصور شامل لإدارة الشأن الديني والشبابي. لاسيما وأنه في عهد الاشتراكية وظف الدين الإسلامي على أنه يتماشى وتعاليم النظام الاشتراكي في أغلب الدول العربية، التي مارست الاشتراكية كنهج اقتصادي، ووظف الشباب والطلبة لإنجاح هذا المشروع، وبرزت الحركات التطوعية للحاق بالركب الحضاري، لكن هذه المحاولة باءت بالفشل. ونفس الشيء بالنسبة للدول العربية، التي تبنت الخيار الرأسمالي. فجعلت الإسلام يتماشى مع هذا النهج الاقتصادي، ووظف الشباب في هذا المسعى، متناسين أن الرأسمالية لها محددات، سياسية ودينية. واقتصادية، جعلتها تنمو وتتطور بهذا الشكل. مما يبرهن على غياب أي تصور واضح المقاصد. و يمكن لهذه الأدلجة أن تنتج تيار ثالث، يدعى التيار العلماني القائم على القيم المدنية والديمقراطية، والمراهن أيضا على فئة الشباب في بلورة قيمه في المجتمع، وهذا ما يجد صدى، ورواج حاد في المنطقة العربية.

فالمرآنة على الديمقراطية من طرف التيار الثالث (العلماني)، باعتبارها الوسيلة والأداة الفعالة لوضع حد لاحتكار الأنظمة الشمولية لمؤسسات الدولة. كما تقوم القيم الديمقراطية على معارضة الرقابة والعزل ضد الأفراد، الذين لا يبادلون النظام نفس الأفكار والتوجهات. وتعمل في نفس الإطار على شجب سياسة تعيين المسؤولين حسب درجة الولاء والطاعة للنظام. وتشجع على المبدأ الحدائي الذي يكرس مفهوم المساواة بين المواطنين، بغض النظر عن دينهم أو لونهم أو عرقهم.

فمن الواضح عند التمعن في النظام الديمقراطي المدني، نجده أنه أسلوب لإدارة وتسيير شؤون المجتمع من خلال مؤسسات دستورية، وجدت عبر الإجماع والتوافق. وبهذا المنهج يصبح مسألة التداول على السلطة وتوزيع الثروات، بين الشرائح الاجتماعية تتم

بالامتثال إلى القانون والحق. وبهذا تشكل الأساس لعملية التغيير السلمي المدني، وليس بالانقلاب العنفي والعشيري "فهناك تقسيم جلي بين الوظائف الدينية والوظائف السياسية والإدارية، ولكن هذه الأخيرة ليس لها أي علاقة مع الدين"⁽¹⁹⁾. وعليه فالديمقراطية والمدنية، تساهمان في توفر مستلزمات التعايش والسلم الاجتماعي والتطور، لاختيار أسلوب حكم يرتضيه الناس. لكن سرعان ما تصطدم هذه القيم بالنقد والتشكيك من طرف حراس التراث، على أساس أن الديمقراطية ليست بقيمة كونية، كونها وليدة ظروف معينة في إطار تاريخي، ومحددة ضمن رقعة جغرافية تسمى بأوروبا. ومع ذلك فهم يقرون بأن يستفيدوا من إطارها العام، ويغضون الطرف على الخاص، على أساس أننا خير أمة أخرجت للناس، موحدة في جغرافيتها، ولغتها وتاريخها.

فأمام الريبة والحيرة أمام المشروع الديمقراطي، على أساس أنه غربي، فهذا يعني أنهم لا يؤمنون في المكونات الجوهرية لهذه الديمقراطية. فالأنظمة العربية يقولون إن المجتمعات التي يحكمونها لديها موروثات، وطبائع وعادات اجتماعية وسياسية خاصة بهم، وبالتالي فهم في غنى عن هذا النظام الديمقراطي، الذي يعتبرونه غريبا ومتآمرا عليهم، وهم راضون بهذه النظم الشمولية التي ألفوها.

من هذا كله عندما نتكلم على الشباب ومواقفه اتجاه التيارات السياسية بيمينها ويسارها، ورجال النظام، يبرز على السطح نوع من التعميم، حول من يملك هذه الفئة الشبابية الهامة. والجواب ببساطة أن الشباب بأغلبيته مع قيم الحرية والديمقراطية، التي يسعى تيار اليسار إلى ترسيخها في المجتمع. فأصحاب الإسلام السياسي، يعلنون أن التقاليد الدينية ثابتة، ولا تتغير بتغير الزمان والتاريخ. "فالأصوليون يرون أن الشرعية بأوامرها ونواهيها ثابتة لا تتغير ولا تتبدل"⁽²⁰⁾. وبالتالي فالقيم السياسية هي التي تخضع لتقاليد الدينية، وقد وضعنا درجة التشعب والتعقيد، الذي يكتنفها الموقف في الأدبيات السياسية السنية والشيوعية سابقا. وبهذا ونتيجة هذا الموقف، نجد أصحاب الإسلام السياسي يذخرون في جعبتهم فئة من الشباب المهمش، البطال، الذي لا يقر ولا يعترف بقيم الديمقراطية. ونفس شيء بالنسبة للحكام، وفئتهم الشبابية المحدودة من حيث الكمية التي تستفيد من الأموال والامتيازات التي يوفرها النظام. وفي الأخير هناك نوع من التلاقي والشبه،

الغير المقصود بين الأنظمة التوتاليتارية، والأنظمة الشيوقراطية، حول محدودية فئتهم الشبابية، ومعارضتهم للقيم الديمقراطية.

ثانياً: الشباب والرهان على الشرعية

أصبحت الشرعية في الآونة الأخيرة، من أهم المفاهيم التي تشغل الرأي العام العربي والعالمي، وتصدرت المحطات الإعلامية والصحف العالمية، والكتاب والمنظرين، السمة الحاملة لقيم ومعايير الشرعية في النظم السياسية، سواء أكانت ديمقراطية أو توتاليتارية، خاصة بعد الأحداث التي عرفتها المنطقة العربية. الأمر الذي يفرض ضرورة تحليل وفهم الشرعية، والقيم التي تستند إليها، إضافة إلى التأثير والتأثر فئة الشباب العربي، بهذه القيم لوضع حد للركود السياسي القائم على الشمولية.

فالشرعية في تعريفها العام هو مبدأ سياسي، يقوم على مسألة القبول والرضا بين الحاكم والمحكومين، "حيث عندما تتقدم إدارة نظام سياسي شرعي بمطالب ما، يقبل بها المواطنون سواء أحبوا ذلك أم لا... ومع ذلك فإنه يستجيب برضى مع المطلب دون أن يشعر أنه أكره على ذلك، ويعتبر أن من واجبه أن يقوم على ذلك"⁽²¹⁾. ومن هنا تكسب الشرعية قيمة أخلاقية سامية، حيث تغيب نسبياً وسائل العنف والإكراه، في تسيير الشأن السياسي والاجتماعي. على عكس الدول التوتاليتارية التي لا يستقيم نظامها السياسي، إلا بالقمع والعنف المبالغ فيه، بغية ترسيخ مسألة القبول والرضا بهذا النظام السياسي ويذهب مايكل هدسون *Michael C Hudson*، في كتابه "العرب والسياسة: بحث في الشرعية" على أن "مسألة الحكم المركزية في العالم العربي، هي مسألة الشرعية السياسية إن النقص الحاصل في هذا العنصر السياسي الذي لا غنى عنه، هو السبب الأكبر للطبيعة المتقلبة للسياسة العربية وللسمعة الاستبدادية وغير المستقرة للحكومات العربية القائمة"⁽²²⁾. فيدخل المجتمع في مرحلة التراكمات والضغوطات، التي تكون عرضة للانفجار في أي لحظة، وعبر أي حادثة كما هو الشأن في بعض الدول العربية، فيتشذرم النظام السياسي، ويسود العنف، والفوضى، نتيجة التراكمات الماضية، فيسود الانتقام والكراهية بين أطياف البلد الواحد، فتشهر الأسلحة في الشوارع، وتنتشر آلة التقتيل لإبادة المجتمع وما ينجم عنها من يتامى وأرامل. ويدخل أطراف الصراع في حرب أهلية، تحطم كل منجزات الشعب التي أوجدها منذ

عقود، إضافة إلى الإملاءات والأجندات السياسية الخارجية، التي ترافق هذا التحرك بغية الحفاظ على مصالحها، وإن اقتضى ذلك موت الإنسان.

فأمام هذا الوضع المأساوي، تبرز قوة ووازعيه الشرعية السياسية، في ترسيخ الترابط والتناغم بين ما هو سياسي وما هو مجتمعي "فالتطور الغير المتكافئ لمختلف العناصر التي يتربك منها المجتمع. فإذا لم يصاحب هذا التطور تطور مقابل في المؤسسات الاجتماعية والنظام السياسي فإن هوة ستتولد وتنمو وتفصل النظام السياسي عن المجتمع"⁽²³⁾. وهذا ما يعرض النظام السياسي والمجتمع على حد سواء إلى خطر التدخل الأجنبي، فتحاك ضده الإملاءات، وتصدر عليه العقوبات واللوائح الأممية، بغية تفكيكه وجعله على هامش التاريخ.

فنلاحظ أن المنطقة العربية في وضع لا يحسد عليه، وبغية توفير نظرة تفاؤلية بين الحكام والمحكومين بغية ترسيخ شرعية سياسية هادفة وعقلانية، تضمن دائرة الحق والواجب. حيث أنه توجد الكثير من القضايا المعالجة في "تهيئة الديمقراطية في الوطن العربي" باعتبارها وسيلة صالحة لتأمين سيطرة المواطنين على عملية اختيار حكامهم وتحديد ماهية النظام الاجتماعي، الذي يريدونه لأنفسهم وتحديد الضوابط الدستورية والقانونية التي تمكن النظام من العمل وتوفر له شروط الاستقرار والتوازن. فهي من هذه الزاوية الوسيلة المثلى للاستقرار السياسي"⁽²⁴⁾.

انطلاقاً من هذا المسعى، وبغية ترسيخ نظام سياسي واعد علينا أن نقف على قضية واحدة اخترتها من بين العديد من القضايا لترسيخ هذه الشرعية، وتكمن في مسألة حرية ونزاهة الانتخابات، لأنها مرتبط الفرس في تشكيل الشرعية الحقيقية، التي يحتكم إليها الشعب، "لأن الانتخابات الديمقراطية تقوم بوظيفة التعبير عن مبدأ الشعب هو مصدر السلطات، وتنفيذ آلية التمثيل النيابي، وذلك من خلال إتاحة الفرصة أمام الناخبين لممارسة أظهر صورة المشاركة السياسية في صنع القرارات، وهو الاقتراع العام"⁽²⁵⁾. فالانتخابات هي الممارسة الفعلية التي تستند إلى الواقع والفعل، بدل الخطابات والوعود التي أنهكت كاهل الشعوب العربية. ومن هذا تعد الانتخابات الأداة الفعلية لترسيخ شرعية النظام الديمقراطي على الميدان السياسي والاجتماعي، وذلك بتمكين المواطنين من انتخاب من يرونه قادراً على تحمل تسيير أمورهم الدنيوية لفترة زمنية محددة، ضمن إطار الحرية

والتزاهة، "فبواسطة الانتخابات يحكم الشعب نفسه بنفسه ويشرع لنفسه، ويرى فيها كل مواطن مصلحة عملية، وتوكيدا فعليا لعضويته في الدولة، إذ يغدو حاكما ومحكوما في الوقت ذاته"⁽²⁶⁾. فهذا توفر الانتخابات تمثيل جميع فئات وأطراف المجتمع من نساء وأقليات في دول ذات التعدد العرقي، أو اللغوي، أو الديني، "فمفهوم الانتخابات وفق هذه الرؤية يرادف مفهوم المشاركة السياسية، ومفهوم المواطنة، وهي فوق ذلك الوسيلة التي بها تحصل السلطة السياسية على المشروعية التي تؤهلها للحكم بموافقة الناخبين أو بموافقة الشعب، مصدر المشروعية الوحيدة"⁽²⁷⁾.

فأمام هذه المقاربة الوصفية والمقارنة، بين الوضع السياسي القائم في الدول العربية، والوضع السياسي في الدول الغربية. تبقى شريحة الشباب باعتبارها العنصر الفاعل في الأحداث التي تشهدها المنطقة العربية من تغيرات وتحولات هامة، قد أدركت طبيعة ونوعية المفارقة في القيم والمعايير السياسية، بين الغرب والعرب، فراحنوا على تحدي هذه القيم السياسية المثقلة بآثار الاستبداد، مع إبداء تصور استشرافي لهذه النكبة. ويزداد الوعي بحجم التناقضات الاجتماعية، عندما ينظم شباب خريجي المعاهد والجامعات، للمطالبة بشرعية سياسية تقوم على مبادئ الإنسانية.

خاتمة

حاولنا من خلال هذا المقال توضيح الظروف والملابسات، التي أنتجت لنا واقعاً عربياً متأزماً، نتيجة بروز قيم سياسية مخالفة للقيم الإنسانية السياسية المدنية. فعرجنا على مسألة ممارسة السلطة، وإشكالية العلاقة بين السلطة والمجتمع المدني، إضافة إلى مسألة الدولة والدين، نهيك عن إشكالية الشرعية في الوطن العربي. فنحن ركزنا عن هذه القضايا باعتبارها قضايا جوهرية لا تهم الشباب فقط بل تهم جميع الشرائح الاجتماعية بغية تجسيد مشروع اجتماعي واعد وطموح. عليه وبعد تقييم واقع الشباب العربي لظروفه ومتاعبه، من خلال تقييد الحريات، وانتشار الفساد والمحسوبية وغياب السياسة المدنية بشكل عام. ونتيجة تطور وسائل التواصل الاجتماعي، لكشف المستور واللا منطوق عنه في الوسط الاجتماعي. فانتشر الوعي وتأزم النظام القائم الفاقد لشرعية، وتحول الشباب لذخيرة حية، تمارس امتعاضها لهذه السياسية الشمولية، بالطرق السلمية، وبرز دورهم

المتقدم، في استشراف سياسة تقوم على الشرعية المدنية. فالمطلوب من هذا كله، أن تقتنع الأنظمة العربية بقوة فئتها الشبابية، وتعمل معها بالتوازي لرفع التحديات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، على قيم التحاور والتشاور باعتبارهم أبناء البلد الواحد، وعلى شرعية القانون والعدل لترسيخ الدولة المدنية. ومن هذا تتحول هذه المتاعب والظروف الصعبة، إلى عامل للوحدة والتآزر، لولوج ومباشر التنمية. وتأسيسا لهذا، يدرك الشباب ما عليه من التزامات، فيتحول لفئة فاعلة تدفع بكل ما أوتيت من قوة لاحتلال البلد المكانة المرموقة بين الدول والتاريخ.

الهوامش:

- 1- عبد الله العروي، مفهوم الدولة، دار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط6، 1998، ص12.
- 2- محمد جابر الأنصار، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص55.
- 3- خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص69.
- 4 - جاد الكريم الجباعي، المجتمع المدني هوية الاختلاف، دمشق، النايا للدراسات والنشر والتوزيع، 2011، ص159.
- 5 - خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر، المرجع السابق، ص61.
- 6- جاد الكريم الجباعي، المجتمع المدني هوية الاختلاف، دمشق، النايا للدراسات والنشر والتوزيع، 2011، ص55.
- 7- جاد الكريم الجباعي، المرجع نفسه، ص195.
- 8- فاروق أبو زيد، الإعلام والديمقراطية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2010، ص31.
- 9- خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر، المرجع السابق، ص77.
- 10- جاد الكريم الجباعي، المجتمع المدني هوية الاختلاف، المرجع السابق، ص193.
- 11- حسين سعد، الأصولية الإسلامية العربية المعاصرة بين النص الثابت والواقع المتغير، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ط2، ص414.

الشباب وإشكالية الشرعية في الوطن العربي

د. بومحراث بلخير

- ¹²- المرجع نفسه ، ص 420.
- ¹³- نايلة أبي نادر، التراث والمنهج بين أركون والجابري، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008، ط، ص 41.
- ¹⁴- حسين سعد، الأصولية الإسلامية العربية المعاصرة بين النص الثابت والواقع المتغير، المرجع السابق، ص 433.
- ¹⁵- حسين سعد، المرجع نفسه، ص 437.
- ¹⁶- محمد مهدي شمس الدين، نظام الحكم والإدارة في الإسلام، بيروت، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، 1991، ص 402.
- ¹⁷- فيصل محمود غرايبية، الشباب العربي ومستجدات العصر، من الشباب العربي ورؤى المستقبل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ط 1، ص 18.
- ¹⁸- ناهد عز الدين، الشباب العربي ومستجدات العصر، من الشباب العربي ورؤى المستقبل ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006 ، ط 1 ، ص 55 ، 56
- ¹⁹-Olivier Carré, *L'utopie islamique dans l'Orient arabe, presse e la fondation nationale des sciences politiques, Paris, 1991. P203 « Il ya une distinction évidente entre les fonctions religieuses Et les fonctions politiques et administratives, mais ces dernières sont-elle sans relation avec la religion »*
- ²⁰- علي ليلي، الشباب العربي وإرادة التغيير من داخل التراث، القاهرة، المكتبة المصرية للطباعة والنشر، 2006، ص 169.
- ²¹- خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر، المرجع السابق، ص ص 22، 23.
- ²²- خميس حزام والي، المرجع نفسه، ص 53.
- ²³- المرجع نفسه، ص 45.
- ²⁴- جاد الكريم الجباعي، المجتمع المدني هوية الاختلاف، المرجع السابق، ص ص 38-39.
- ²⁵- عبد الفتاح ماضي، مفهوم الانتخابات الديمقراطية، في الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ط 1، ص 37.
- ²⁶- جاد الكريم الجباعي، المرجع نفسه، ص 38.
- ²⁷- المرجع نفسه، ص 38.